الأمم المتحدة

A/HRC/25/45

الجمعية العامة

Distr.: General
8 January 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

جلسة التحاور الرفيعة المستوى القائمة بذاتها بشأن تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٤/٢٣ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم موجزاً للاستنتاجات الرئيسية التي تمخضت عن جلسة التحاور الرفيعة المستوى القائمة بذاتها المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات بشأن وضع الصيغة النهائية لخارطة طريق حقوق الإنسان لما بعد المرحلة الانتقالية في الصومال وتنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وبشأن إعمال حقوق الإنسان في الصومال.

(A) GE.14-10086 230114 270114

1410086

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإسهامات المشاركين في جلسة التحاور	٤-١١	٣
ثالثاً –	موجز المداخلات في المناقشات العامة	١٢-١٦	٧
رابعاً –	الخاتمة	١٧-٢٢	٨
خامساً –	التوصيات	٢٣-٢٥	٩

أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره ١١٤/٢٣ المعتمد في دورته الرابعة والعشرين، أن يعقد جلسة تحاور رفيعة المستوى قائمة بذاتها "بهدف بحث الكيفية التي يمكن بها لجميع الجهات المعنية أن تعمل بفعالية لوضع خارطة الطريق في صيغتها النهائية وتنفيذها وإعمال حقوق الإنسان في الصومال" وعقدت جلسة الحوار خلال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

٢- وترأس جلسة التحاور رئيس مجلس حقوق الإنسان السيد ريميجيوث هينثل. وأدلت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة فلافيا بانسييري بملاحظات افتتاحية أعقبتها عروض قدمها المشاركون في جلسة التحاور، وهم رئيس الوزراء الصومالي السيد عبدي فرح شيردون؛ والخبير المستقل السيد شمس الباري الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال؛ والممثل الخاص للأمين العام بشأن الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال السيد نيكولاس كاي؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال السيد محمد صالح النظيف؛ والمنسقة الوطنية (الصومال) في منتدى النساء الأفريقيات العاملات في مجال التعليم السيدة زهرة نور؛ والمديرة التنفيذية في مركز السلام وحقوق الإنسان السيدة فرتون عدن؛ والمدير العام لمؤسسة تلفزيون "هورن كيبل" السيد محمد عبدي محمد.

٣- وأعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا الموجز عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٤/٢٣.

ثانياً- بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإسهامات المشاركين في جلسة التحاور

٤- أشارت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي إلى أن حالة حقوق الإنسان في الصومال ما زالت صعبة جداً على الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدها البلد على الصعيد السياسي منذ جلسة التحاور القائمة بذاتها بشأن الصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وما زالت الأعمال القتالية الدائرة، لا سيما في مناطق في جنوب الصومال ووسطها، تؤثر سلباً على المدنيين، الذين غالباً ما يُحاصرون في منطقة تبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع. وأشارت نائبة المفوضة السامية إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين لا يزالون يتعرضون للاغتيال. كما أشارت إلى أن وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تزال تشكل مصدر قلق، وأن فرص الحصول على التعليم والخدمات

مثل الرعاية الصحية محدودة جداً. ويظل ارتفاع معدلات العنف الجنسي والعنف الجنساني مصدر قلق أيضاً. وأردفت نائبة المفوضة السامية بالقول إن استمرار هجمات حركة الشباب يذكّر بأن هناك عملاً كثيراً ينبغي القيام به في معركة ضمان الأمن لجميع الناس الذين يعيشون في الصومال. وأشارت إلى أن التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب ولظاهرة العنف وكفالة حماية حقوق الإنسان من العناصر الأساسية لبناء السلام. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، حثت نائبة المفوضة السامية على إرساء معايير مرجعية واضحة وجداول زمنية محددة لتنفيذها، وعلى تحديد الوكالات التي ستنفذ كل معيار مرجعي. ولكي يُكتب النجاح لخارطة الطريق، ينبغي للحكومة أن تسعى إلى إجراء مشاورات بشأن تنفيذها مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وذلك من خلال عملية شاملة وتشاركية، وأن تقدم تقارير منتظمة عن الجهود الرامية إلى تنفيذها. وقالت نائبة المفوضة السامية إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ستعمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لدعم حكومة الصومال على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وبصفتها دولة موقعة على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٥- وأشار رئيس وزراء الصومال إلى أن الهجمات الأخيرة على مركز ويست غييت للتسوق في كينيا تذكير بأن تحديات ضمان الأمن في الصومال وفي المنطقة ما زالت قائمة رغم إضعاف حركة الشباب. وأضاف أن الحل العسكري وحده لا يكفي لمعالجة الأوضاع في الصومال، وأن من الواجب معالجة جميع المجالات، بما في ذلك إرساء سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وتوفير التعليم وفرص العمل للشباب. وأشار رئيس الوزراء إلى أن حكومته أحرزت، في خضم التحديات التي تواجهها الصومال، تقدماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثلاً بتعزيز حقوق مشاركة الأقليات بإلغاء نظام الحصص القبلية ٤,٥، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بوسائل منها تعيين نساء في المناصب الحكومية الهامة. وذكر أن حكومته انتهت من صياغة مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وأنها بصدد تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل للحالة في الصومال، وأن فرقة عمل أنشئت للتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين وقتلهم. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، أشار إلى أن الحكومة مستمرة في نهج سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاءه. وأضاف أن الإسلام لا يجيز تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وبالتالي، فإن حكومته سوف تتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على هذه الممارسة. ومن أجل معالجة مسألة الإفلات من العقاب، تُبذل الجهود لتعزيز مؤسسات سيادة القانون ومكافحة الفساد. وقال إن الحكومة أطلقت مبادرة ترمي إلى توفير التعليم لجميع الصوماليين، وتعتزم التعاون مع منظمة العمل الدولية لزيادة فرص العمل. كما اعترف بالدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني والجالية الصومالية في الخارج في إعادة إعمار البلد. وأشاد بالجهود التي بذلها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال وإسهامه في إطلاق مبادرة إعداد خارطة الطريق، وأكد مرة أخرى التزام حكومته بإجراء مشاورات وطنية عند وضع الصيغة النهائية لهذه

الخارطة. وفي الختام، أعرب عن امتنان حكومته لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تقدمه من دعم لمكافحة حركة الشباب، ولبعثة الأمم المتحدة للدعم الذي تقدمه لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل بناء وتعزيز مختلف مؤسسات الدولة.

٦- وذكر الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال أن هذا البلد دخل منعطفاً حاسماً، وأنه مستعد للمضي قدماً، لكنه لاحظ أنه يحتاج للقيام بذلك بفعالية إلى دعم مشترك ومنسق من المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وذكر أن إحراز تقدم في عملية التعمير والمصالحة سيقتضي إنشاء نظام محكم لحماية حقوق الإنسان يحظى بالدعم الفعلي للشعب الصومالي. ورحب الخبير باعتماد خارطة الطريق، وبقرار إنشاء وزارة حقوق الإنسان الذي اتخذته الحكومة من أجل تنسيق التنفيذ السليم لهذه الخارطة. ومع ذلك، ذكّر جميع الحاضرين بأن النزاع المسلح الذي استمر أكثر من عشرين عاماً أتلف النسيج الاجتماعي وأتى على المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي كانت مصدر تماسك الصومال في السابق. وقد أفضى هذا الأمر إلى تأصل ثقافة الإفلات من العقاب والاستخفاف بالسلطة وعدم الاكتراث بها، كما يظهر ذلك من الطريقة التي عولجت بها مؤخراً بعض حالات الاغتصاب المزعومة. وأقر الخبير المستقل بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تتمتع بولاية قوية في مجال حقوق الإنسان، وحث على التعاون الوثيق بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم عملية تنفيذ خارطة الطريق. واقترح أن تنظر المفوضية مستقبلاً في الاضطلاع بدور أكثر استقلالاً وتخصصاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال.

٧- وقدم الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال توضيحات بشأن ولاية البعثة، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ولخص الجهود المبذولة من أجل إنشاء مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد. وقال إن البعثة ستعمل جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة لتطبيق نهج متكامل لمعالجة تحديات حقوق الإنسان في الصومال. وأضاف أن من المتوقع أن تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتقديم المشورة السياساتية إلى الحكومة بشأن بناء السلام ومؤسسات الدولة. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدأت العمل لكفالة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند دعم الأمم المتحدة قواتٍ أمنيةٍ غير تابعة لها. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة ستواصل التعاون مع الخبير المستقل، وأن من الممكن أن تضع خارطة الطريق الأسس اللازمة لتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الصومال. وأضاف أن تنفيذ خارطة الطريق سيتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة، والخبير المستقل، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ووكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٨- وأشار الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى أن طبيعة ولاية البعثة عسكرية أو أمنية بالأساس، إلا أن الولاية تتضمن أيضاً مكوناً مدنياً. وذكر أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اتخذت خطوات هامة لضمان إجراء العمليات العسكرية باحترام تام للقانون الإنساني الدولي وإبقاء الأضرار الجانبية عند أدنى مستوى. وأشار الممثل الخاص على الخصوص إلى اعتماد سياسة النيران غير المباشرة في عام ٢٠١١، وتدريب قوات البعثة قبل انتشارها، الذي تضمن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وأشار أيضاً إلى استراتيجية الاتحاد الأفريقي لحماية المدنيين التي اعتُمدت في آذار/مارس ٢٠١٣، والخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها المقرر إنشاؤها وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٠٣٦(٢٠١٢) و٢٠٩٣(٢٠١٣). وذكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال بإيجاز مختلف مجالات التعاون مع الحكومة الصومالية، وأضاف أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقدم المساعدة الإنسانية إلى السكان، بما في ذلك إعادة بناء المدارس، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الصحية، وتقديم العلاج الطبي مجاناً، فضلاً عن الإمداد بالأدوية. وفي ختام كلمته، أشار الممثل الخاص إلى أن هناك عملاً كثيراً ينبغي القيام به للنهوض بحقوق الإنسان في الصومال، وأعرب عن أمله في أن توفر خارطة الطريق النموذج اللازم لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال.

٩- واعتبرت المنسقة الوطنية للصومال في منتدى النساء الأفريقيات العاملات في مجال التربية أن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق في الصومال يعزى أساساً إلى ضعف هياكل الحكم ومؤسساته. فهيمنة القبائل على مناصب الحكم لا تزال تقوض عملية إرساء الديمقراطية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أفضى بطء التنمية وضعف القاعدة الاقتصادية الوطنية إلى انتشار البطالة على نطاق واسع، وإلى هجرة الشباب بطرق غير شرعية إلى بلدان أخرى، واختيارهم انضمامهم إلى القراصنة أو الجماعات المسلحة مثل حركة الشباب.

١٠- و ذكرت المديرة التنفيذية لمركز إيلمان للسلام وحقوق الإنسان أن حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني التي تستهدف النساء والأطفال أساساً مرتفعة للغاية في الصومال. وذكرت أن منظمات المجتمع المدني كثيراً ما تنتقد الحكومة لكي تشجعها على تحسين حالة حقوق الإنسان. وأضافت أن المجتمع المدني على استعداد للعمل مع الحكومة من أجل إعادة بناء البلد. وحثت الحكومة على ضمان أمن منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الفئات الضعيفة الأخرى.

١١- وأشار المدير العام لمؤسسة تلفزيون "هورن كيبل" إلى أن حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام في الصومال مقيدتان بشدة وأن الصحافة باتت مهنة خطرة، إذ لا يزال الصحفيون مستهدفين في الهجمات وعمليات القتل، لا سيما تلك التي تقف وراءها حركة الشباب. فمنذ

جلسة التحاور بشأن الصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قُتل ٢٨ إعلامياً في البلد. وأضاف المدير أن ثقافة الإفلات من العقاب زادت من تفاقم الوضع، ودعا الحكومة إلى أن تكفل محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أن من شأن بعض الأحكام الواردة في مشروع قانون وسائط الإعلام أن تنتهك مبادئ حرية التعبير، وحث الحكومة على التصدي لهذه المسألة.

ثالثاً- موجز المداخلات في المناقشات العامة

١٢- خلال المناقشات العامة، أعطيت الكلمة للوفود التالية: الاتحاد الأوروبي، وإثيوبيا، وإريتريا، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وإيطاليا، والبحرين، وتركيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين (باسم المجموعة العربية)، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وغابون (باسم المجموعة الأفريقية)، وفرنسا، والكويت، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان. وشاركت في المناقشات المنظمات غير الحكومية التالية: مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومؤسسة التنمية التعليمية الدولية، واتحاد الصحفيين الدولي. وأعطيت الكلمة أيضاً لمنظمة التعاون الإسلامي بصفتها منظمة حكومية دولية.

١٣- وأشارت عدة وفود إلى أن عقد جلسة التحاور يدل على الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لاستقرار الصومال وازدهاره، واعتبرت ذلك أيضاً إعادة تأكيد لتصميم المجتمع الدولي على دعم حكومة الصومال في جهودها الرامية إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ولتجديد جميع أصحاب المصلحة لالتزامهم بذلك. ورحبت عدة وفود بالجهود المستمرة التي يبذلها الخبير المستقل، وبما يقدمه من دعم ومساعدة قيمة للصومال، وأحاطت علماً بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن لرفع مستوى التزام الأمم المتحدة في الصومال بإنشاء بعثة سياسية في البلد.

١٤- وأثنت وفود كثيرة على عمل الحكومة الصومالية الإيجابي والبناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى التزامها الثابت تجاه المجتمع الدولي. ورحبت الوفود باعتماد خارطة طريق في مجال حقوق الإنسان لما بعد الفترة الانتقالية، وأشارت إلى أن هذا الأمر يدل على التزام الحكومة بإضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الإنسان ورغبتها السياسية في ذلك. ورحبت أيضاً بالإعلان المتعلق بقرار إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان وجعل يوم ٢٧ آب/أغسطس يوماً وطنياً لحقوق الإنسان في الصومال. وأقرت الوفود بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الصومالية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، مثل تقديم تشريعات هامة في مجال حقوق الإنسان إلى البرلمان، بما في ذلك تشريعات بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ومكتب لأمين المظالم، ولجنة للخدمات القضائية، ومحكمة دستورية، فضلاً عن اعتماد خطة لتحقيق الاستقرار الوطني وبدء تنفيذها.

١٥- ومع ذلك، أشارت عدة وفود إلى أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة رغم بعض التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان. وتتمثل التحديات الرئيسية في إعادة بناء مؤسسات دولة قائمة على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء حالة المشردين داخلياً واللاجئين، وارتفاع معدلات العنف الجنسي والعنف الجنساني، واستمرار الاعتداءات وعمليات قتل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأُثيرت أيضاً مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب على أنها مصدر قلق كبير.

١٦- وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ذكرت عدة وفود أن هذا الموضوع لا يزال من دواعي القلق الشديد، وأشارت إلى أن إنهاء النزاع في الصومال ليس أمراً ضرورياً لكفالة استقرار الحكومة فحسب، بل أيضاً لتعزيز الأمن العالمي. وذكرت بعض الوفود أن الإرهاب لا يزال يشكل خطراً رئيسياً على إعداد بيئة تساعد على النهوض بحقوق الإنسان، وأوصت بضرورة التصدي للحالة السياسية والأمنية في الصومال بالتوازي مع كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي حين أن العديد من الوفود أدانت الهجوم الإرهابي على مركز ويست غيت التجاري بنيروبي، فإنها أكدت أنه عزز حاجة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الحكومة الصومالية من أجل توطيد السلام والاستقرار. وذكرت أن الحالة الأمنية في الصومال لا يمكن أن ينظر إليها بشكل منعزل، بل ينبغي النظر إليها في سياق تداعياتها على جميع أنحاء القرن الأفريقي.

رابعاً- الخاتمة

١٧- قدم المشاركون في جلسة التحاور ملاحظات ختامية رداً على بعض التعليقات والأسئلة التي أثيرت خلال جلسة المناقشة العامة. وأوجز رئيس الوزراء أولويات الحكومة كما يلي: تحسين الوضع الأمني ونظام العدالة؛ والإدارة الرشيدة للمال العام؛ وتوفير الخدمات الأساسية. وقال إن حكومته ملتزمة بإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان فضلاً عن تعزيزها وحمايتها. وفي هذا الصدد، أكد أن تنفيذ خارطة الطريق أمر في غاية الأهمية، وأن المجتمع الدولي يستطيع أن يدعم حكومته من خلال توفير الخبرة الفنية وبناء القدرات في هذا المجال. وأوضح أن لجنة مستقلة سُتنشأ لرصد وضع الأشخاص المشردين داخلياً. وحث رئيس الوزراء المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته الواردة في "الميثاق الصومالي"، الذي سيكون لتنفيذه أثر على حقوق الإنسان للصوماليين.

١٨- وأشار الممثل الخاص للأمين العام بشأن الصومال إلى أن التأييد الذي أعربت عنه الوفود للحكومة ووكالات الأمم المتحدة في الصومال ينبغي أن يُترجم إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع. وأضاف قائلاً إن من الضروري التركيز على عدد محدود من الأولويات في خارطة الطريق لتحقيق نتائج ملموسة؛ كما ينبغي لحكومة الصومال الانفتاح على المشورة الاستراتيجية

التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة. وأشار أيضاً على الحكومة بضرورة الإصغاء لصوت المجتمع المدني. وحذر من أن على المجتمع الدولي أن يكون واقعياً فيما يتعلق بالأمور التي يمكن تحقيقها بالنظر إلى الحالة الصعبة للغاية.

١٩- وأشار الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى أن الجميع متفق على تشخيص التحديات التي تواجه البلد، إلا أن هناك اختلافاً في النهج المتبع عند التصدي لهذه المشكلة. وذكر بإيجاز الآليات التي وضعتها بعثة الاتحاد الأفريقي لمعالجة بعض الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تشمل آلية للرصد والتحقيق لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين، وآلية للوقاية والاستجابة والتوعية بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني. وذكّر الممثل الخاص بأن بعثة الاتحاد الأفريقي تعمل أيضاً مع منظمات المجتمع المدني لتقديم مختلف الخدمات الإنسانية إلى السكان.

٢٠- ورأى الخبير المستقل أن خارطة الطريق يجب أن تكون أكثر شمولاً، وأن عليها أن تعطي الأولوية للتحديات في مجال حقوق الإنسان التي يجب التصدي لها في القريب العاجل، وينبغي أن تتضمن تدابير مناسبة وأطراً زمنية لتنفيذها. وسيساعد ذلك المجتمع الدولي على تقديم دعم محدد الأهداف.

٢١- وذكّرت السيدة نور الحكومة بأن من المستحيل ضمان إشراك جميع الصوماليين في تنفيذ خارطة الطريق ما لم تجر مشاورات واسعة النطاق بشأنها، بما في ذلك في مناطق مثل بونتلاند وغالمودوغ وبين أوساط الصوماليين في الخارج.

٢٢- وأكدت السيدة عدن أنه لا ينبغي تسييس مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة. وشددت على أنه يتعين على الحكومة أن تضمن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في مختلف المنتديات المتعلقة بحماية حقوق المرأة وبتنفيذها، لا سيما من أجل ضمان محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والعنف الجنساني.

خامساً- التوصيات

٢٣- **التوصيات المقدمة إلى الحكومة الصومالية:**

(أ) التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والإدارات الإقليمية، من خلال عملية شاملة وتشاركية عند وضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق وتنفيذها، وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

(ب) توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق؛

(ج) وضع استراتيجية وإجراءات محددة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في خارطة الطريق؛

(د) الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من الخبير المستقل، ومفوضية حقوق الإنسان، والمجتمع الدولي من أجل إرساء أسس قوية لاحترام قانون حقوق الإنسان القائم على المعايير الدولية؛

(هـ) فرض وقف اختياري لعقوبة الإعدام؛

(و) التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ز) إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان بما يتسق والمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛

(ح) تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع المجالات، وضمان مواءمة التشريعات المقترحة والمؤسسات المنشأة حديثاً مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان؛

(ط) ضمان مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

(ي) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتخصيص موارد كافية لإعادة بناء النظام القضائي لكي يتيح تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة ويقيم العدل؛

(ك) كفالة المساءلة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الفئات الأكثر ضعفا؛

(ل) التحقيق في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان مثل القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي، والعنف ضد الأطفال، وضمان تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة؛

(م) ضمان إمكانية مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي دون تعرض الضحايا ومقدمي الخدمات والصحفيين للخطر؛

(ن) القيام بحملة عاجلة وفعالة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

(س) كفالة الإعمال الكامل للحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وإيلاء اهتمام خاص لضمان بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام، تمكنهم من ممارسة أنشطتهم؛

(ع) وضع إجراءات التحقيق عن كثب في سوابق أفراد القوات المسلحة والشرطة قبل توظيفهم، وإنشاء آلية مستقلة تكفل التوثيق المنهجي للانتهاكات التي يرتكبها جميع الأطراف في النزاع من أجل ضمان المساءلة؛

(ف) تكثيف الحوار السياسي بين السلطات الاتحادية والمحلية لضمان توزيع متوازن للسلطات والاختصاصات؛

(ص) تعزيز ممارسة الآراء السياسية البديلة، لا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة التي ستجرى في عام ٢٠١٦؛

(ق) معالجة مشكلتي الفقر وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما بتخزين حصص الإعاشة المناسبة، وإنشاء طرق لتوزيعها؛ واستشارة المؤسسات التي نجحت في استصلاح الأراضي الزراعية، واستعادت موارد المياه المستنزفة، وتحسين أساليب الزراعة، بسبب مخاطر الجفاف وفشل المحاصيل.

٢٤- التوصيات المقدمة إلى الأمم المتحدة:

(أ) ضمان إعطاء دائرة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في الصومال الأولوية لرصد وإعداد التقارير العامة الدورية، وتعيين موظفين مؤهلين دون تأخير؛

(ب) إنشاء لجنة للتحقيق أو آلية مناسبة مماثلة من أجل توثيق الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الصومال انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وتقديم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بتحسين المساءلة.

٢٥- التوصيات المقدمة إلى المجتمع الدولي:

(أ) تقديم الدعم اللازم إلى الحكومة الصومالية من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة من الموارد البشرية والمالية التي يتطلبها تنفيذ خارطة الطريق؛

(ب) ضمان تركيز وتعميم نهج يقوم على حقوق الإنسان في جميع القطاعات ذات الأولوية، ومعالجة الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ج) دعم إنشاء لجنة مستقلة ومحايدة لتوثيق الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الصحفيين والتحقيق فيها، وتقديم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بتحسين المساءلة؛

(د) تقديم الدعم اللازم إلى الحكومة الصومالية للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية من أجل تمكين الصوماليين من العيش في كرامة ورخاء؛

(هـ) دعم جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى وضع إطار عمل للتوصل إلى حل بشأن الحالة الأمنية في الصومال؛

(و) مساعدة الحكومة الصومالية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام وتوطيده، وإلى إنشاء الخدمات العامة الأساسية في جميع الإدارات الإقليمية؛

(ز) التعاون بطريقة ملموسة لضمان الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي قطعها في مختلف المؤتمرات والتعهدات التي قطعها في مختلف المؤتمرات المعقودة بشأن الصومال.